اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر
قوله يبنيان فتحه اخر الجزء الاول بنا والظاهر ان البنا عند البصري
على اخر الجزء الاخير فقط لان محله اخر الكلمة واخر الجزء الاول
صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بنا بل بنيه ويمكن ان
يقال المراد بفتحهما مجموعهما وتاء التانيث الخ في معنى التعليل
لقوله وبيكه ولو قال لان تاء التانيث الخ لكان اوضح ولا يجوز
الاحد العشر الدرهم اي ولا الاحد عشر الدرهم ولا الاحد
عشر الدرهم عرفت الاسمين معا لم يذكر فيه خلافا
وفي الدماميني ان قوما اجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره
الامدي في تعريف المضاف اي في حالة تعريف العدد
المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء اي المعرف بال او بكسرها
اي المعرف بال او بكسرها اي المعرف للمضاف اليه وهو ال
وقوله الي جانب الاول اي مضموما الي جانب الاول وقوله كما تقدم
اي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار
وعلى هذا اي فليس الفصل بينهما باكثر من اربعة ولو قلت
عشرون الخ تقييد لاطلاقه في اول الخاتمة تعريف المضاف اليه
من العدد الاضافي كما عرفت اي من التمثيل سابقا بمائة
الدرهم والف الدينار لاضافتها اي الى ما بعدها سوا اضيفت
لمعرفة او نكرة لان ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك واما ما
وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون
ثم قدم الذي كان اسلفه واتى بالالف دينار فاوله الدماميني
بتقدير مضاف مبدل من المعرف اي بالالف الف دينار قال ولا يقال
ان ال زائدة لان ذلك لا ينقاس الانتهى هذا شروع

في

قوله واعلم ان اسم ان
ضمير ان ص

في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم
الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر
وفعلية ومنها الجملة الندائية لم يقل المبتدا او الخبر لان الابتدا
يستدعي مبتدا وهو يستدعي خبرا وما يبتدئ مستنده
غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتدا واراد ما يلزمه مباشرة او
بواسطة ففي الترجمة به تادية للمقصود مع الاختصار
والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم
شيئا ولم يبينه وبين شيئا ولم يترجم ففي الترجمة تم نادرة
نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدا فلم لم يترجم
به ويمكن ان يجاب بانه اثر التعبير بالابتدا على التعبير بالمبتدا
للاشارة في الترجمة الى انه العامل فتامل وقدم باب المبتدا
على باب الفاعل لما قيل انه اصل المرفوعات لانه مبدو به وقيل الفاعل
لانه عامله لفظي وقيل كل اصل قال الدماميني نعم فائدة الخلاف
في نحو زيد جوابا لمن قال من قام فعلى الاول يترجح كونه محذوف الخبر
وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا الفعل محذوف وعلى الثالث يستوي
الوجهان ثم اعترض بان الحسبان مطابقة الجواب للسوال في
الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدا محذوف الخبر مطلقا
واجاب بان جملة قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان
ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد
قام ام عمرو ام خالد لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع
فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك
الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب
تقدمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم
ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فان اجيب بالفعلية نظرا الى

Copyright © King Saud University